

في إطار الإنفتاح على الجامعة المغربية

الأخت بوشارب تدعو بتطوان إلى وضع سياسة استباقية لإرساء أسس تنمية حضرية مستدامة



بهذا الصدد، حثت الأخت نزهة بوشارب كافة القطاعات الوزارية على مواصلة جهودها من أجل خفض التفاوتات الموجودة سواء على الصعيد الاجتماعي أو الترابي، خاصة في القطاعات ذات الأولوية، لاسيما التعليم والصحة والتزويد بالماء الشروب وإحداث الأنشطة المدرة للدخل وكهربة العالم القروي والطرق القروية والبنى التحتية.

من جهته، أشار رئيس جامعة عبد المالك السعدي، محمد الرامي، إلى أهمية اللقاء الذي يتناول قضية راهنة، منوها بأن الجامعة تعتبر فضاء للنقاش والبحث في عدد من المجالات، خاصة تدبير المجالات الترابية والمدن.

على هامش هذه المحاضرة المنظمة في إطار سلسلة "لقاءات الجامعة"، تم تسليم أوسمة ملكية على عدد من موظفات جامعة عبد المالك السعدي عرفانا بالجهود التي بذلتها طيلة مسارهن المهني.

المتعلقة بالإدماج والتماسك الاجتماعي (المؤشرات المركبة للتنمية البشرية) ومؤشرات الاستدامة البيئية للمجالات الترابية.

على سبيل المثال، سجلت الأخت نزهة بوشارب أن خمس جهات بالمملكة (طنجة - تطوان - الحسيمة، الرباط - سلا - القنيطرة، الدار البيضاء - سطات، فاس - مكناس، مراكش - أسفي) تمثل 18 في المائة من مساحة المملكة، لكنها تستحوذ على أكثر من 72 في المائة من الأنشطة الاقتصادية، وحوالي 70 في المائة من عمليات إحداث المقاولات، كما تساهم بثلاث أرباع في الناتج الداخلي الخام على المستوى الوطني.

وتابعت أن هذه الجهات الخمس تستقبل لوحدها 70 في المائة من عدد السكان الحضريين بالمغرب، مع متوسط معدل كثافة في حدود 117 نسمة في الكيلومتر المربع، مقابل 48 نسمة في الكيلومتر المربع على المستوى الوطني.

ترابيا أساسيا، والذي يجعل من المجال الترابي مفتاحا أساسيا للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية الجارية، لافتة إلى أن الجهوية تدرج ضمن منظور "إلحاق الأقاليم الفقيرة بهامش الفضاءات الغنية" وهي المنظومة التي سيكون لها فوائد وتساهم في التنمية.

وأوضحت أنه "بالرغم من التقدم المحرز، خلال السنوات الخمسة عشرة الأخيرة، فإن على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، فإن تشخيص الفوارق المجالية أبان دوما أن هناك زخما غير كافيا وتنمية متباينة وغير متساوية على مستوى ثروات المجالات الترابية ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي الوطني".

بهدف توصيف الديناميات والتفاوتات المجالية، توقفت الوزيرة عند ثلاثة أصناف من المؤشرات، ويتعلق الأمر بالمؤشرات المرتبطة بمساهمة المجالات الترابية في إحداث الثروة الوطنية (الناتج الداخلي الخام)، والمؤشرات

دعت وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الأخت نزهة بوشارب، أول أمس، بتطوان، إلى بلورة سياسة استباقية تتجاوز الحدود القطاعية، مدعومة بمقاربة عملية لإرساء أسس تنمية حضرية مستدامة في خدمة الإدماج الاجتماعي والتماسك الترابي.

وقالت الأخت نزهة بوشارب، خلال محاضرة بعنوان "تحديات التعمير ومحاربة التفاوتات المجالية" منظمة بمبادرة من جامعة عبد المالك السعدي، إن "سياسة ومقاربة من هذا القبيل يتعين وضعهما وفق منظور ينبع من تعبئة كافة الفاعلين المحليين والإقليميين، مع الاستفادة بشكل أكبر من أوساط الخبرة والبحث حول هذه القضايا الترابية التي صارت ذات أولوية".

وتابعت الوزيرة أن "الرهانات والتحديات الكبرى التي تعترض مجتمعنا تشمل بعدا